

خطة الهيئة العامة للاستثمار لعام 2017م

رسالتنا

أن نكون الجهة الرائدة في جذب الفاعل والتسهيل المستمر للاستثمارات ذات الجودة في جميع أنحاء اليمن وسنحقق ذلك من خلال الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص والأطراف المعنية الأخرى .



رؤيتنا

أن نكون عنصراً محفزاً في تحويل اليمن إلى اقتصاد متنوع مع أحداث تغير كبير في فرص العمل وتحقيق مستوى معيشي أفضل .

- تنطلق الهيئة العامة للإستثمار برؤيتها ورسالتها لتحقيق جملة من أهدافها ومهامها الرئيسية المحددة في قانون الإستثمار والإستراتيجية الوطنية لترويج الإستثمار ، للمساهمة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في بلادنا من خلال:
- ☆ تطوير البيئة القانونية والتشريعية للإستثمار ، بناء الصورة الإيجابية لليمن وإبراز الميزة التنافسية له كموقع جاذب للإستثمار ، الترويج والتسويق للفرص الإستثمارية التي تزخر بها بلادنا .
 - ☆ تسهيل إقامة المشاريع الإستثمارية في مختلف القطاعات الإقتصادية المستهدفة ومنحها الحزايا والإمتيازات القانونية .
 - ☆ الترويج للإستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتطوير القطاع غير النفطي الذي يشكل أحد محاور إهتمام الحكومة ويساهم في تحقيق نمو إقتصادي مستدام ويعمل على التخفيف من الفقر والحد من البطالة .
 - ☆ تشجيع الإستثمار الإجمالي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وضمان بيئة استثمارية مواتية تحفز القطاع الخاص للاستثمار .

خطة الهيئة العامة للإستثمار لعام 2017

م	المهام	الموضوع	الإجراءات التنفيذية	مواعيد التنفيذ	الجهة المنفذة	القيمة المستقبلية
	التركيز على تفعيل وظائف الهيئة الأربع التالية: الوظيفة الأولى: مناصرة السياسات:	تطوير البيئة القانونية والتشريعية للإستثمار (قانون الإستثمار)	<p>- متابعة استكمال الإجراءات اللازمة لإجراء تعديلات على قانون الإستثمار وفقا لما ورد في وثيقة الحوار الوطني الشامل وبما يتوافق مع ظروف المرحلة الراهنة التي تمر بها بلادنا ومتطلبات التنمية والإقتصادية والإجتماعية ومساهمة قطاع الإستثمار في إعادة البناء بعد ظروف الحرب .</p> <p>- متابعة استكمال اجراءات إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإستثمار.</p>	طوال العام	الهيئة العامة للإستثمار ، مجلس إدارة الهيئة ، وزارة الشؤون القانونية .	<p>١-المساهمة في تنفيذ الخطط والإستراتيجيات الوطنية .</p> <p>٢-تفعيل دور الهيئة وفقا للقانون واللوائح والنظم التي تفسر عملية التنفيذ .</p> <p>٣- ملائمة مع متطلبات المرحلة والتشريعات الإستثمارية المنافسة.</p>
	قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص:	متابعة الجهات ذات الصلة لمراجعة واستكمال الإجراءات القانونية لإصدار قانون الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص (PPP).	المنصف الأول	الهيئة العامة للإستثمار ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، وزارة الشؤون القانونية ، الكيانات المؤسسية للقطاع الخاص ومجلس الوزراء والنواب.	<p>١- إيجاد إطار قانوني لشراكة حقيقة بين القطاعين العام والخاص وتحديد نموذج الشراكة .</p> <p>٢- إفساح المجال للقطاع الخاص في إقامة مشروعات مشتركة مع القطاع العام .</p>	

<p>١- انشاء وتنظيم وتشغيل المناطق الاقتصادية الخاصة ، وزيادة فرص الاستثمار والترويج للفرص الاستثمارية .</p> <p>٢- تشجيع المشاريع الإستثمارية الإستراتيجية في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للترويج للإستثمار .</p>	<p>الهيئة العامة للاستثمار ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، وزارة الشؤون القانونية ، ومجلس الوزراء والنواب .</p>	<p>النصف الثاني</p>	<p>المساهمة والتنسيق ومتابعة إنجاز مشروع قانون المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZ) المعد من قبل الشركة الهولندية المتخصصة (Ecorys) .. تمهيداً لاستكمال الإجراءات الدستورية لإصداره .</p>	<p>قانون المناطق الاقتصادية الخاصة :</p>	
<p>تنفيذ الخطط والبرامج التي تضعها الجهات الحكومية ومنها :</p> <p>١- برنامج الحكومة (قطاع الاستثمار).</p> <p>٢- تنفيذ مخرجات الحوار ذات العلاقة بالإستثمار .</p> <p>٣- تشخيص معوقات الإستثمار وإيجاد الحلول والمعالجات .</p>	<p>رئاسة الوزراء ، الهيئة العامة للاستثمار ، الجهات الحكومية المعنية.</p>	<p>طوال العام</p>	<p>- المساهمة في العمل مع الجهات الحكومية المعنية في تشخيص معوقات الإستثمار ووضع الحلول والمعالجات بالتنسيق مع الجهات الحكومية والكيان المؤسسي للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.</p> <p>- التنفيذ الفعال لبرنامج الحكومة الذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على تنقية البيئة الاستثمارية وبيئة أداء الأعمال من أجل استقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية .</p> <p>- القيام بدراسات قطاعية للقطاعات الواعدة وتحديد المزايا التنافسية بالتنسيق والتبادل مع المنظمات الدولية المتخصصة.</p>	<p>المساهمة في تنفيذ برامج الدولة المختلفة (تنقية بيئة الاستثمار)</p>	

<p>- تعزيز العلاقات مع هذه الدول والمنظمات في مجال الإستثمار .</p> <p>- تبادل الخبرات والتعاون لجذب الإستثمارات .</p>	<p>الهيئة العامة للإستثمار + وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الدول الشقيقة والصديقة .</p>	<p>طوال العام</p>	<p>- متابعة تفعيل الإتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون الفني التي تم التوقيع عليها مع الدول الشقيقة والصديقة ، ووضع البرامج التنفيذية للمهام المحددة فيها .</p>			
<p>١- سهولة حصول المهتمين بالاستثمار في بلادنا على البيانات والإجراءات المطلوبة.</p> <p>٢- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في القطاعات الاقتصادية المستهدفة.</p> <p>٣- إيصال الرسائل الإيجابية للمهتمين بشئون الإستثمار وإبراز فعاليات الهيئة .</p>	<p>الهيئة العامة للاستثمار .</p>	<p>طوال العام</p>	<p>- الاستمرار في تطوير الموقع الالكتروني للهيئة ليكون أكثر جاذبية باعتباره أحد أهم الوسائل الترويجية غير المكلفة لتقديم المعلومات والمساعدة للمستثمرين .</p> <p>- مراجعة وتحديث قاعدة البيانات الخاصة بالمستثمرين المستهدفين والمحتملين المدرجة في نظام إدارة علاقة العملاء (CRM) .</p> <p>- إدراج بيانات ومعلومات الفرص الإستثمارية إلى نظام إدارة علاقات العملاء (CRM) .</p> <p>- تدشين حملات ترويجية إلكترونية للفرص الإستثمارية بين أوساط المستثمرين المستهدفين .</p> <p>- تصميم وإعداد نشرة ترويجية إلكترونية عن فرص ومزايا الإستثمار في اليمن عن طريق مواقع التواصل الإجتماعي والتسهيلات التي تقدمها الهيئة .</p>	<p>تحسين صورة اليمن بين أوساط المستثمرين والمهتمين بشؤون الإستثمار :</p>	<p>الوظيفة الثانية :</p> <p>بناء الصورة الإيجابية لليمن عبر:</p>	

			<p>- تحديث بيانات تطبيق استثمار في اليمن (Invest in Yemen) وإطلاقه في متجر جوجل .</p> <p>- الاستمرار في إعداد التقرير الإعلامي المتعلق بشؤون الإستثمار ، ورصد ومتابعة مواقع التواصل الإجتماعي فيما يخص الجانب الإستثماري والتفاعل معها بهدف إيصال الرسائل ايجابية للمهتمين بشؤون الإستثمار .</p> <p>- إستقبال الأسئلة والإستفسارات الواردة عبر الموقع الإلكتروني للهيئة والرد عليها .</p>		
<p>- المساهمة في بناء ثقافة حول أهمية الاستثمار في اليمن ومدى مساهمته في تنفيذ الخطط الحكومية الرامية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة .</p>	<p>الهيئة العامة للاستثمار ، سفارات بلادنا في الخارج ومكونات القطاع الخاص .</p>	<p>طوال العام</p>	<p>- القيام بحملات ترويجية وتسويقية لاستهداف المستثمرين بالتعاون والتنسيق مع سفاراتنا في الخارج ومع مكونات القطاع الخاص .</p> <p>- المشاركة مع رجال الأعمال والمستثمرين في الداخل والخارج ومع المنظمات الاقليمية والدولية المتخصصة في الاستثمار بالعمل على تغيير الصورة الذهنية عن اليمن وعسكها بصورة ايجابية .</p> <p>- إستئناف المحاولات الخاصة بإقناع بعض المنظمات بالحصول على برامج مساعدات فنية بغرض تعزيز قدرات الهيئة الفنية والوظيفية .</p>	<p>فعاليات ترويجية متنوعة</p>	

<p>- إستعادة الثقة باليمن لدى المستثمرين وعلاقتهم بالهيئة لتشغيل مشاريعهم والمساهمة في تحريك عجلة الإقتصاد الوطني .</p> <p>- إستغلال الفرص الإستثمارية التي تزخر بها اليمن في مختلف القطاعات .</p>	<p>الهيئة العامة للاستثمار ، سفارات بلادنا في الخارج والجهات الحكومية المختصة ، الاتحاد العام للغرف التجارية،وزارة شؤون المغتربين، الجاليات اليمنية في الخارج.</p>	<p>طوال العام</p>	<p>- تنفيذ حملات توعوية محلية على كافة الأصعدة الإعلامية (مقرؤة ، مكتوبة ، مسموعة).</p> <p>- المشاركة في المؤتمرات ، المنتديات ، المعارض (ROADSHOWS) والفعاليات الترويجية المختلفة والزيارات الاستطلاعية .</p> <p>- إقامة حملات توعية محلية على كافة الأصعدة للإسهام في بناء ثقافة استثمارية باستخدام الوسائط الحديثة ، والمشاركة في الفعاليات التي تقيمها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص .</p> <p>- تعزيز العلاقة مع المؤسسات والوكالات الإقليمية والدولية المتخصصة بتقديم الضمانات ضد المخاطر غير التجارية (التي تعتبر بلادنا عضوا فيها) وإصدار برشورات لشرح هذه المزايا والضمانات للمستثمرين والمهتمين .</p>		
<p>١-إشراك رجال المال والأعمال والمستثمرين لإبدأ الرأي والمساهمة في تحفيز النشاط الإستثماري في الظروف الحالية والمستقبلية .</p> <p>٢- اطلاق دليل المستثمر للهيئة وتوزيع المطبوعات للتعريف بالنشاط الإستثماري .</p>	<p>الهيئة العامة للإستثمار ، الإتحاد العام للغرف التجارية والصناعية ، رجال المال والأعمال والمستثمرين</p>	<p>النصف الأول</p>	<p>التنسيق مع الكيان المؤسسي للقطاع الخاص ممثلا بالإتحاد العام للغرف التجارية والصناعية بشأن الإعداد والتحضير لعقد لقاء موسع مع رجال المال والأعمال والمستثمرين بهدف تبادل وجهات النظر حول الخطط التي يجب أن تعد لتحفيز الإستثمارات وكيفية توفير الوسائل اللازمة لدعم النشاط الإستثماري في ظل الظروف الحالية التي تمر بها بلادنا .</p>		

<p>٣- توفير المعلومات بشكل دوري للمهتمين بالاستثمار .</p> <p>٤- إبراز قصص النجاح المحققة .</p> <p>٥- التعريف بمزايا وفرص الاستثمار في اليمن ومستجدات الاستثمار .</p>	<p>الهيئة العامة للاستثمار، سفارات الجمهورية اليمنية في الخارج ، سفارات الدول الشقيقة والصديقة في بلادنا الوزارة والجهات ذات العلاقة بالاستثمار.</p>	<p>فصلية</p>	<p>تحديث وطباعة الوسائل الترويجية ، وإرسال النشرات الإخبارية والتقارير الإحصائية التي تصدرها الهيئة إلى مختلف الجهات المستهدفة محليا وخارجيا ومنها نافذة الاستثمار.</p>	<p>مطبوعات ترويجية :</p>	
<p>- إبراز الدور المناط بالهيئة في الترويج لليمن كموقع جاذب للاستثمار حالما توفرت الظروف الأمنية والإستقرار السياسي والإقتصادي ، والترويج للفرص الإستثمارية.</p> <p>- وصول المجلة إلى أوساط المغتربين اليمنيين في دول المهجر سيساعد على جذب مزيد من رؤوس الأموال لإستثمارها في بلدهم.</p>	<p>الهيئة العامة للإستثمار</p>	<p>فصلية</p>	<p>إعادة إصدار مجلة الإستثمار التي تصدرها الهيئة العامة للإستثمار (يمن INVEST) والإستمرار في تطويرها وتحديثها .</p>	<p>مجلة أستثمر في اليمن (يمن INVEST)</p>	
<p>- سيكون المردود إيجابيا من خلال التسويق للفرص الإستثمارية عبر البرامج الترويجية التي تنفذها الهيئة ضمن خططها وبرامجها لإقامة مشاريع جديدة .</p>	<p>الهيئة العامة للاستثمار (قطاع الترويج) ، الجهات الحكومية المختصة.</p>	<p>النصف الأول</p>	<p>- تحديث القوائم الإسترشادية للفرص الإستثمارية التي وضعتها الهيئة بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة بهدف إعداد بيانات متكاملة عن الفرص الاستثمارية في كافة القطاعات الاستثمارية .</p> <p>- إعداد قائمة بأهم الوكالات والمنظمات الوسيطة للإستثمار بهدف التواصل معها وإرسال نسخ من الفرص الإستثمارية للترويج لها بين أوساط المستثمرين والمهتمين بالإستثمار في بلادنا .</p>	<p>الترويج للفرص الاستثمارية :</p>	

<p>- إستعادة الثقة لدى المستثمرين بالمزايا والتسهيلات التي تقدمها الحكومة للقطاع الخاص المحلي والمستثمرين المحليين والأجانب .</p> <p>- المساهمة في جذب مزيد من الإستثمارات ، للدفع بعملية النمو الإقتصادي والإجتماعي .</p> <p>- وضع الحلول والمعالجات لمعوقات الاستثمار التي تواجه المشاريع الإستثمارية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .</p>	<p>الهيئة العامة للإستثمار ومكونات القطاع الخاص .</p>	<p>طوال العام</p>	<p>- تحديث الإستراتيجية الوطنية للترويج عن الاستثمار في ضوء المتغيرات والمستجدات الجديدة التي شهدتها بلادنا منذ ٢٠١١ .</p> <p>- إقامة وحضور عدد من ورش العمل الخارجية للترويج لقطاعات وفرص محددة واستهداف مستثمرين محددين .</p> <p>- إقامة عدد من ورش العمل والمؤتمرات المحلية بهدف الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة والتعريف بين أوساط المستثمرين الزائرين بالمزايا والضمانات التي تمنحها القوانين النافذة بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للقطاع الخاص اليمني لعقد لقاءات ثنائية مع MATCH-MAKING نظرائهم المستهدفين لبحث إمكانية إقامة مشاريع إستثمارية مشتركة .</p> <p>- التسويق المباشر (Direct Marketing) عبر استهداف مستثمرين محددين في الدول المستهدفة لتسويق فرص لمشاريع إستراتيجية منتقاة ومتابعة المستثمرين للتأكد من أن كل إجراءاتهم ووثائقهم مكتملة للبدء بتنفيذ مشاريعهم بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى المتمثلة في النافذة الواحدة .</p>	<p>الوظيفة الثالثة</p> <p>جذب (توليد) الاستثمارات</p> <p>الإستراتيجية الوطنية للترويج للاستثمار</p>	
			<p>- تمثل الخارطة الإستثمارية قاعدة أساسية للإستثمار لتحديد المواقع وجدواها ، ودليل لمنظومة الفرص الإستثمارية وتعتبر مقصداً آمناً للمستثمرين ورواد الأعمال على المستوى المحلي والإقليمي والدولي .</p> <p>- تشمل المقومات الطبيعية والبشرية والبيئية والجغرافية والمزايا</p>	<p>الخارطة الاستثمارية</p>	

<p>- توفير البيانات والمعلومات عن الفرص الإستثمارية والمشاريع على مختلف الأقاليم المحافظات .</p> <p>- التعريف بالأنظمة والقوانين الحكومية والأنشطة على المستوى الجغرافي .</p> <p>- الإطلاع على نشاط القطاع الخاص والأعمال .</p> <p>- توجيه الإستثمارات حسب خطة الدولة ، تعزيز التنمية المستدامة .</p> <p>- جذب الإستثمارات النوعية والترويج لها .</p> <p>- زيادة الناتج المحلي ، توفير فرص عمل ، تنويع مصادر الدخل .</p> <p>- نقل التكنولوجيا ، وخلق إقتصاد معرفي .</p>	<p>الهيئة العامة للإستثمار والجهات الحكومية المختصة بإعداد الخارطة الإستثمارية</p>	<p>طوال العام</p>	<p>التي ينفرد بها كل إقليم أو محافظة .</p> <p>- تتضمن موقع حكومي : لكافة البيانات والمعلومات والتقارير والدراسات والإحصاءات للقطاعات والبنى التحتية والتشريعات والقوانين .</p> <p>- توفر لقطاع المال والأعمال كافة البيانات والمعلومات اللازمة عن البيئة الاستثمارية للقطاع الخاص المحلي والوافد ، وكذا بيانات عن المؤسسات الإقليمية والدولية المالية والباحثين عن الشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص.</p> <p>- توفير بيانات على مستوى المحافظات (الأقاليم) وتحديد المزايا النسبية للإستثمار فيها .</p> <p>- ستعمل الهيئة بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة بإعداد خارطة إستثمارية تفصيلية بالفرص الإستثمارية على مستوى كل إقليم ومحافظة .</p> <p>- ستقوم الهيئة بالبحث عن تمويل لإعداد الخارطة الإستثمارية التي تهدف إلى تعزيز جاذبية البيئة الإستثمارية واكتشاف الفرص الإستثمارية .</p>		
<p>١- ستقوم بدور كبير في تسهيل عمل الهيئة في الترويج للمشروعات الاستثمارية .</p> <p>٢- جذب الاستثمارات المستهدفة</p>	<p>الهيئة ممثلة بالمكتب الفني ودائرة تقنية المعلومات ، وفروع الهيئة في المحافظات .</p>	<p>النصف الأول</p>	<p>- استكمال مراحل تنفيذ وتطبيق نظام إدارة علاقة العملاء (CRM) .</p> <p>- تحديث وتصحيح قاعدة البيانات المتوفرة في الهيئة وفقا للنظام وخاصة ما يتعلق بالمشاريع الإستثمارية المسجلة والمنفذة والتي لم تبدأ التنفيذ وكذلك المشاريع التي تم إلغاؤها بموجب قرارات .</p>	<p>تقنية المعلومات</p>	

<p>عبر نظام إدارة علاقة العملاء.</p> <p>٦- تحديث بيانات المشاريع في المركز والفروع وسرعة تبادل المعلومات .</p>			<ul style="list-style-type: none"> - تطوير شاشة المشاريع المنفذة ومستلزمات الإنتاج في نظام (CRM) وتجهيز التقارير الإحصائية في النظام. - تدريب الموظفين في الفروع والمكاتب على استخدام النظام وخاصة نظام الوثائق . - تجهيز التقارير الإحصائية بنظام CRM ، وتنفيذ شاشة المشاريع المنفذة وإجراء تعديلات على شاشة مستلزمات الإنتاج . - متابعة تطبيق نظام الـ CRM في قطاع الترويج . 		
<p>١-تحقيق زيادة ملحوظة في الإنتاجية والكفاءة وآلية تقديم الخدمة من خلال تفعيل نظام تبادل المعلومات الداخلية بين الموظفين في الهيئة .</p> <p>٢-اعتماد البريد الالكتروني الداخلي كأحد أهم أدوات التواصل والمخاطبة بين الموظفين في الهيئة.</p> <p>٣-بناء أدوات تقنية تساعد على سرعة اتخاذ القرار والحصول على المعلومات المطلوبة بسرعة ودقة عالية.</p>			<ul style="list-style-type: none"> - إستكمال إنشاء شبكة تبادل المعلومات (تراسل المعطيات) بين القطاعات والدوائر في المركز الرئيس للهيئة وفروعها في المحافظات . - تدريب موظفي فروع الهيئة في محافظات الحديدة وتعز والمكلا على استخدام برنامج إدارة الوثائق .وتركيب وعمل إعدادات الشبكة اللاسلكية في تلك الفروع. - إستكمال بناء شبكة الانترنت الداخلية لتبادل المعلومات. - العمل على تفعيل الربط الشبكي بين الهيئة ومصلحة الجمارك والمنافذ الجمركية وادارات الجمارك في فروع الهيئة بالمحافظات . 		

<p>- تعزيز موقع الهيئة وتقديم خدمات سريعة للمستثمرين وتكريس حضورها.</p> <p>- شعور المستثمرين بمدى إهتمام وتفاعل الهيئة بقضاياهم .</p>	<p>الهيئة ممثلة بدائرة تقنية المعلومات</p>	<p>النصف الثاني</p>	<p>- تقديم خدمات متعددة للمستثمرين مثل الرسائل الهاتفية ، أخبار الإستثمار ، الخط الساخن ، تلقي الشكاوي ، الدعوات لعقد الورش والندوات وغيرها</p>	<p>بوابة الكترونية للهيئة لخدمة المستثمرين .</p>	
<p>- تقديم الخدمة السريعة للمستثمرين وإنجاز معاملاتهم في وقت قياسي .</p> <p>- إختصار الوقت والجهد في إنجاز المعاملات .</p> <p>- عكس صورة إيجابية عن خدمات الهيئة لمعاملات المستثمرين .</p> <p>- الحد من بعض الظواهر السلبية والروتين الممل لإنجاز المعاملات.</p>	<p>الهيئة العامة للإستثمار ، فروع الهيئة في المحافظات ، ممثلي الجهات الحكومية في النافذة الواحدة ودائرة خدمة المستثمر .</p>	<p>النصف الأول</p>	<p>- الاستمرار في تطوير الآليات وتسهيل الإجراءات الكفيلة بتطبيق نظام النافذة الواحدة في المركز الرئيسي للهيئة وفروعها في المحافظات ، بالتنسيق مع الجهات المختلفة بتوقيع محاضر أو مذكرات تفاهم لتنظيم هذه المهام.</p> <p>- الإشراف المباشر من قبل قيادة الهيئة على تطوير عمل (دائرة خدمة المستثمر) ووضع الإجراءات والمقترحات التي من شأنها إختصار الوقت والجهد لإنجاز معاملات المستثمرين .</p> <p>- العمل وفقا لدليل خدمة المستثمر الذي تم إعداده وإنجاز المعاملات وفقا للتعليمات المحددة فيه .</p> <p>- إجراء تقييم كفاءة نظام النافذة الواحدة بصورة دورية وتقديم المقترحات القابلة للتنفيذ في إطار الخدمات التي تقدمها للمشروعات قبل وبعد تسجيلها في الهيئة .</p> <p>- تطوير خدمات الرعاية اللاحقة للمشاريع من خلال العمل على حصر وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تعيق تنفيذ</p>	<p>النافذة الواحدة : One Stop Shop</p>	<p><u>الوظيفة</u> <u>الرابعة:</u> <u>تسهيلات</u> <u>الإستثمار:</u></p>

			<p>وتشغيل المشاريع الإستثمارية ، ووضع المقترحات والمعالجات التي تساعد على حلها .</p> <p>- زيادة تسهيل الإجراءات الجمركية لمعاملات المشاريع بالتنسيق مع دائرة خدمة المستثمر بما يؤدي إلى إنجازها في أقصر وقت ممكن .</p> <p>- إعداد مصفوفة بالمشاريع التي تتطلب اشتراطات بيئية ودراسات بيئية حسب نوع وموقع المشروع .</p> <p>-</p>		
<p>- إستعادة الثقة لدى المستثمرين في المشاريع الإستراتيجية وتقديم المقترحات اللازمة لإزالة العوائق والصعوبات التي تواجه تلك المشاريع.</p> <p>- عكس مدى إهتمام الهيئة بهذه المشاريع وحل مشاكلها والصعوبات والمعوقات التي تقف حيال عدم تنفيذها .</p> <p>- معرفة أهم المعوقات التي تواجه هذه المشاريع وتقديم المقترحات اللازمة لمعالجتها .</p>	<p>الهيئة العامة للاستثمار) دائرتي المشاريع الإستراتيجية والرعاية اللاحقة) ، أصحاب المشاريع الإستراتيجية ، الجهات الحكومية المختصة.</p>	<p>طوال العام</p>	<p>- التواصل مع أصحاب المشاريع الإستراتيجية لاستئناف العمل في المشاريع المتعثرة والتي توقف تنفيذها خلال الفترة الماضية بسبب الحرب والأحداث التي مرت بها بلادنا ، بالإضافة إلى متابعة الجهات الحكومية المختصة بتنفيذ البنية التحتية لتلك المشاريع والتي تم البدء في تنفيذها خلال السنوات الماضية .</p> <p>- إستمرار التنسيق بين دائرة المشاريع الإستراتيجية ودائرة الرعاية اللاحقة للمشاريع بشأن التواصل مع أصحاب المشاريع الإستراتيجية لمعرفة الصعوبات والمعوقات التي يواجهونها .</p> <p>- إعادة تفعيل دور لجنة المشاريع المتعثرة للوقوف على أسباب تعثرها والعمل على وضع المعالجات الكفيلة بتنفيذها .</p>	<p>المشاريع الإستراتيجية</p>	

<p>- إستعادة الثقة لدى المستثمرين في المشاريع التي تضررت والمقترحات اللازمة لإزالة العوائق والصعوبات التي تواجه تلك المشاريع.</p> <p>- عكس مدى إهتمام الهيئة بهذه المشاريع وحل مشاكلها والصعوبات والمعوقات أمامها .</p> <p>- معرفة أهم المعوقات التي تواجه هذه المشاريع .</p>	<p>الهيئة العامة للاستثمار (دائرتي المشاريع الإستراتيجية والرعاية اللاحقة) ، أصحاب المشاريع الإستراتيجية .</p>	<p>النصف الأول</p>	<p>- القيام بعملية حصر المشاريع الإستثمارية التي تضررت من جراء غارات الطيران عليها وتفعيل دور اللجنة المشكلة لهذا الغرض ، والتواصل مع الفروع والمكاتب لحصر تلك المشاريع بصورة دقيقة وجادة ، وتجهيز مصفوفة عن تلك المشاريع قطاعيا وجغرافيا .</p>	<p>المشاريع التي تضررت من غارات طيران التحالف</p>	
<p>- تنفيذ المهام الرئيسية للهيئة وفقا لقانون الإستثمار الحالي ومنح المشاريع المزايا والتسهيلات التي تضمنها قانون الإستثمار والقوانين النافذة .</p>	<p>قطاعي المشروعات الصناعية والخدمية ، فروع الهيئة ومكاتبها بالمحافظات ، قطاع تسهيل الإستثمار .</p>	<p>طوال العام</p>	<p>- تلقي طلبات الاستثمار للمشروعات في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية المشمولة بقانون الاستثمار والقيام بإجراءات التسجيل اللازمة لها خلال الفترة المحددة قانوناً ومنحها حزمة التسهيلات المحددة في قانون الاستثمار والقوانين النافذة .</p> <p>- العمل على تحسين وتطوير نظام أداء الهيئة فيما يتعلق بسجيل البيانات والمعلومات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية .</p>	<p>تسجيل وإقامة المشروعات الاستثمارية ومتابعة تنفيذها :</p>	
<p>- تحديد مستوى التنفيذ للمشاريع الإستثمارية وتقييم أداء المشاريع بالتزامها بشهادة التسجيل التي منحتها الهيئة .</p> <p>- معرفة الصعوبات والمعوقات التي تواجه بعض المشاريع ووضع</p>	<p>دائرة المتابعة والشفافية ، وحدة المشاريع الإستراتيجية وفروع ومكاتب الهيئة .</p>	<p>طوال العام</p>	<p>- المتابعة المستمرة لوضع المشاريع الاستثمارية التي تم تسجيلها لدى الهيئة بهدف انجازها وزيارة المشاريع القائمة للتأكد من توافر الاشتراطات المنصوص عليها في القانون وتمتع هذه المشاريع بالمزايا والتسهيلات ، بالإضافة إلى تقديم الدعم والرعاية اللاحقة لتلك</p>	<p>متابعة المشاريع الاستثمارية :</p>	

<p>الحلول والمعالجات اللازمة لها .</p> <p>- حصر المشاريع التي لم تقم بأي خطوات تنفيذية وكذا التي أنهت فترة الإعفاء الضريبي لها .</p>			<p>المشاريع .</p> <p>- إعداد كشوفات بالمشاريع الإستثمارية التي مر عليها عشر سنوات وأكثر من تاريخ تسجيلها في الهيئة ولم تبدأ التنفيذ بغرض تقديم مقترح إلى مجلس الإدارة بشأن إجراءات إلغاؤها. وكذلك المشاريع التي أنهت فترة الإعفاء الضريبي لها وفقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٢ .</p> <p>- القيام بزيارات ميدانية للمشاريع الإستثمارية لمعرفة متطلباتها وكذا بعض المعوقات التي تواجه بعضها وتقديم المعالجات لحلها .</p>		
<p>- تنفيذ المهام الرئيسية المتعلقة بشؤون الإستثمار وفقا للقانون ، وتشجيع الإستثمار على مستوى المحافظات ومتابعة تنفيذ المشاريع والمساهمة الفعالة في عملية التنمية المناطق النائية في المحافظات .</p>	<p>الهيئة العامة للإستثمار ممثلة بفروعها ومكاتبها في المحافظات</p>	<p>طوال العام</p>	<p>- تنفيذ موجهات خطة الهيئة في المحافظات المعنية فيما يتعلق بتسجيل وإقامة المشاريع الإستثمارية وفقا لما يحدده القانون وفي حدود الصلاحيات الممنوحة للفروع .</p>	<p>فروع ومكاتب الهيئة في المحافظات</p>	
<p>- حفظ وتوثيق وأرشفة الدراسات الإقتصادية المتعلقة بشؤون الإستثمار والكتب والمراجع العلمية للإستفادة منها في الأعمال المستقبلية .</p>	<p>دائرة دراسات إقتصاديات الإستثمار</p>	<p>طوال العام</p>	<p>- إنشاء المكتبة الورقية والإلكترونية للهيئة وتزويدها بالتجهيزات اللازمة.</p>	<p>المكتبة الإلكترونية</p>	

			<p>- ستعمل الهيئة من خلال خطط التدريب المعدة لذلك على بناء قدرات موظفيها في شتى المجالات (اللغة الانجليزية ، الإدارة، التفاوض، الترويج، التسويق المباشر، الدراسات والبحوث، ...الخ).حسب الإمكانيات المتاحة .</p> <p>- عقد دورات تدريبية في المجالات المتعلقة بتبسيط وتسهيل إجراءات الإستثمار بالطرق الحديثة باستخدام نظام إدارة خدمة العملاء CRM .</p>	التدريب	بناء القدرات
	<p>الهيئة العامة للإستثمار ، قطاع الترويج ، الشؤون المالية والموارد البشرية .</p>				
<p>- تنفيذ مهام الهيئة بكوادر مؤهلة وقادرة على تأدية واجباتها وفقا لبرامج عملها .</p>					
	<p>الهيئة العامة للإستثمار ، قطاع الشؤون المالية والموارد البشرية واللجنة المكلفة بذلك.</p>	طوال العام	<p>- الإستمرار في متابعة إعتمادات تكاليف مبنى الهيئة في إطار الموازنة العامة للبدء بتنفيذ وإقامة المقر الإداري للهيئة .</p>	مبنى الهيئة	
<p>- توفير المبالغ الكبيرة التي تدفعها الهيئة كإيجارات.</p> <p>- إنشاء مبنى بما يتناسب والتقسيمات الجديدة للهيئة وفقاً لهيكل الهيئة .</p> <p>- المحافظة على وثائق وسجلات وبيانات الهيئة المتعلقة بالمشروعات الإستثمارية .</p>					
	<p>قطاع الشؤون المالية والموارد البشرية .</p>	طوال العام	<p>-إعداد آلية فعالة لمتابعة تحصيل الإيرادات المستحقة على المشاريع الإستثمارية ، البحث عن زيادة موارد الهيئة وتوفير الإحتياجات اللازمة للتشغيل .</p>	موارد الهيئة	
<p>- تلبية متطلبات والتزامات الهيئة في الجوانب المالية .</p> <p>- تحسين الخدمات التي تقدمها الهيئة في مجال الإستثمار والمستثمرين .</p>					

أنتهى